كليـــــة التربيــة

قسم أصول التربية

واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء ديمقراطية التعليم

إعداد

الـبـاحث / أسـامـة يـوسف خـالـد الـطـاحـوس

إشـــراف

أ.د/ سلامة صابر العطار
أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية لشئون البيئة
وخدمة المجتمع سابقاً-كلية التربية
جامعة عين شمس

أ.د/ إيهاب السيد إمام
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية
جامعة عين شمس

أ .د / علي أسعد وطفة
أستاذ أصول التربية
جامعة الكويت

مقـدمـة:

تعتبر السياسة التعليمية مجموعة من المبادئ والأهداف الموجهة لحركة التعليم وتوضيح مساراته في مجموعة من العمليات والآليات الحاكمة وتبنيها وذلك حتى تتحقق ديمقراطية التعليم بما يؤدي الى تمثيل الروح الديمقراطية والمساواة ودعم مبدأ المشاركة بين أطراف النخب التعليمية والمجتمع، فللسياسة التعليمية دور هام في دولة الكويت حيث يقاس تقدم الدول بإهتمامها بتطوير سياستها التعليمية على اعتبار أن الأجيال المتعلمة وراء تقدم الدولة ورقيها.

فالسياسة التعليمية يتم التعرف عليها بمدى حقيقة ديمقراطية الدول فلا وجود لديمقراطية سياسية دون أثر بديمقراطية التعليم عليها فالديمقراطية السياسية وديمقراطية التعليم يؤثر كل منهما على الآخر لتحدث بذلك مجموعة من التغيرات واصلاحات تعليمية في كافة جوانب المنظومة التعليمية.

فلقد اعادت الدول تقيمها للسياسة التعليمية لتحقق مبادئ ديمقراطية التعليم حيث أصبحت المؤسسات التعليمية – على اختلاف مستوياتها– مطالبة بإعداد وتخريج نوعيات جديدة من المتعلمين التي تمتلك المعرفة وأدواتها، وكذلك القدرة على التعلم مدى الحياة مع الحفاظ على ثوابت المجتمع الكويتي وقيمه وتقاليده.

ومن خلال السنوات الماضية تبين وجود علاقة وثيقة بين التربية وبين النظام السياسي، الى الحد الذي أصبحت العلاقة أكثر ضرورة وحتمية في النظام الديمقراطي بمعناه الواسع كنظام اجتماعي يقوم على اساس تشاركي أخلاقي، لذا تعدد العلاقة بين الديمقراطية والتعليم قضية تضرب في عمق الفلسفات التربوية والسياسات التعليمية في جميع الأنظمة المتقدمة، لكونها قضية ثقافية واجتماعية في جوهرها، وامتداد طبيعي لتطور المجتمع، وهذا ما أفرزته ديمقراطية التعليم التي تعترف بالحق في الاستقلال الفكري والعلمي، والسعي وراء الحقيقة، وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز والتمايز أو التسلط في الأنظمة التربوية.

وإذا كانت الديمقراطية ترتبط بكافة مجالات الحياة، فإن ارتباطها بالتربية والتعليم أشد وأوثق، حتى أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع إلا إذا ساد فيه التعليم، وعمت الفرص بين جميع أفراده، وتأكد حق التعليم للجميع، فيكون هذا التعليم –من خلال مناهجه وبرامجه وكوادره العلمية–بداية لخط جديد من التفكير أساسه أن يتعلم الانسان بحرية وصراحة وجراءة وأن يتم مخاطبة العقول وحواسهم، وذلك لما في التعليم من أهمية ومجالاً من مجالات "الصراع الاجتماعي، والسياسي في المجتمع بين توجهات تريد التعليم للقلة– النخبة– وتوجهات فكرية وسياسية وأيديولوجية تكرس كل جهدها نحو توسيع نطاق التعليم وتعميمه ونشره على أوسع نطاق بين جميع فئات وطبقات المجتمع الإنساني"

وعلى الرغم من محاولات التطوير والتحديث للتعليم بالدولة العربية– ومنها الكويت– إلا أن هناك غياباً للديمقراطية، وتمركز سلطة الدولة المركزية في النخبة الحاكمة، وغياب الوعي الجماهيري، وغياب الاندماج الجماهيري في العمل السياسي والثقافي، مما أدى الى تزايد الهوة بين متطلبات التعليم المؤسسي الممنهج الرسمي الذي تقوم به الدولة من خلال مؤسسات التعليم عبر المراحل التعليمية والمعارف المحددة مسبقاً، والمراد منها تخريج انصاف متعملين ذوي كفاءات ومهارات محددة تتناسب مع التخلف التكنولوجي الذي يعيشه المجتمع الذي عاني من العزلة الطويلة، وبين التربية بوصفها ممارسة يومية وخبرات حياتية يعيشها الفرد منذ ولادته وحتى مماته، لا تتطلب مؤسسات تعليمية محددة فحسب، بل إنها تتعداها الى وسائط عدة مثل الأسرة ، وسائل الاتصال العامة، الأحزاب السياسية، وفي اغلب الأحيان المدرسة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث من أن هناك مشكلات مرتبطة بالسياسة التعليمية بدولة الكويت ومنها ضعف الصلة بينها وبين فلسفة التربية التي ترتبط برؤى التجديد لمستقبل المجتمع، وقد يرجع ذلك الى عدم وجود فلسفة تربوية واضحة ومحددة أصلاً بالاضافة الى ضعف الصلة

بينها وبين الأهداف التربوية مع أن الأهداف محددة وموثقة، وإلى تشتت وتردد وضعف عام في القرارات التي تتخذ بشأن السياسة التعليمية وخاصة في تنفيذ هذه القرارات

وكذلك من غياب ووضوح استراتيجية التعليم في الكويت في أن المتابعة لهذه الاستراتيجية "لن يستطيع الوصول الى خطة شاملة واضحة سواء مجموعة مشاريع طموحة ذكرت في موضع كويت جديدة ٢٠٣٥ غير مفصلة آليات تنفيذها وحتى لدى الرجوع الي موقع الوزارة لن تجد أي تفاصيل بشأن عملية تطوير التعليم

واستنادا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث :

- ما هو واقع السياسة التعليمية في دولة الكويت ؟
- ما هي مكونات السياسة التعليمية بدولة الكويت والاطراف المشاركين بها؟
- ما واقع ديمقراطية التعليم في دولة الكويت؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت:

- واقع السياسة التعليمية وآلية صناعتها في الكويت.
- مكونات السياسة التعليمية والاطراف المشاركون بها في دولة الكويت.
- رصد واقع ديمقراطية التعليم في دولة الكويت.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافه ويستهدف رصد واقع السياسة التعليمية والتعرف على واقع ديمقراطية التعليم بدولة الكويت.

حدود الدراسة:

سوف يقتصر البحث على مجموعة من (أستاذة الجامعات– السياسين– ومتعاطون للشأن العام – منتسبي وزارة التربية – أولياء الأمور)

مصطلحات البحث:

سوف يأخذ الباحث في هذا البحث مجموعة من المصطلحات وهي على النحو التالي:

السياسة التعليمية (education policy)

يستخدم مصطلح السياسة التعليمية على أنها الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم من أجل تحقيق الأهداف، فهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج الدراسية والوسائل التعليمية والنظم الادارية والقوانين واللوائح والأجهزة القائمة على التعليم وكل ما يتصل به

وكذلك يعرف على أنها مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة التي ينبغي أن تكون محوراً لحركة الفعل في مجال التعليم، لوصفها سياسة وزارة على مدى زمني معين يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تضمنه من مبادئ

ويمكن تعريفها أيضا أذ انها "الجهود التي يجب أن تبذلها الدولة لتحقيق أهداف معينة قد تكون آنية أو مستقبلية وهي تعبير عن الاختيارات الاساسية التي يصيغها المجتمع عن طريق افراده وتلتزم بها الدولة وذلك عن طريق الوثائق والقرارات والتشريعات المتعلقة بالاصلاح

ديمقراطية التعليم (education democracy)

ان مفهوم ديمقراطية التعليم على أنها تنمية الانسان وإتاحة الفرص أمامه للتعليم إلى أقصى ما تسمح به قدراته واستعداداته وميوله، بغض النظر عن أوضاعه الاجتماعية أو الاقتصادية على أن تكون هذه الأوضاع قيداً يحول بينه وبين مواصلة تعليمه

كما تعرف ايضا بأنها "تحرير التعليم وبالتالي تحرير المعرفة من سطوة ايديولوجية الطبقة المسيطرة وتعديل المناهج والبرامج التعليمية أي اصلاح التعليم في أفق التحرر من هذه السيطرة الايديولوجية، والغاء التفاوت الطبقي في المعرفة المقدمة للطلاب وفتح أبواب

التعلـيم أمـام الفئـات والطبقـات التـي حرمـت منـه زمنـاً طـويلاً بحكـم وضـعها الطبقـي والاجتماعي"

المبحث الأول
السياسة التعليمية في دولة الكويت

ان السياسة التعليمية في صناعتها تمثل الرؤيا المجتمعية والسياق الفلسفي التي تستند عليه السياسة في رسمها وهي كتالي:

١ – السياق الديني:

في هذا السياق يعد ملمحا وركيزة تستند عليه السياسة التعليمية التي تستمده من فلسفة المجتمع اذ اعتنت الدساتير بالجانب الديني حيث أنه من ثوابت المجتمع الكويتي والعربي "فالسياسة التعليمية في مجتمعنا العربي أن السياسة تعكس الايمان بالكتب السماوية لدى الانسان العربي في سياق عملية تنشئته وتعليمه وعلى ذلك اهتمت المواثيق والدساتير والقوانين والتوصيات التي اخرجتها المؤتمرات المعنية بالتعليم بقضية التنشئة الدينية التي اعتبرت ان مفتاح تربية الانسان العربي انما يكمن في التنشئة الدينية في المقام الأول"

فلذا فلقد اشتمل النص الدستوري في الكويت على ترجمة لفلسفة المجتمع والذي تضمن العناية بالدين حيث اشارت مواد الدستور الذي اظهرت تلك المرجعية:

- دستور دولة الكويت.
- طبيعة المجتمع الكويتي وظروفه وتاريخه ومشكلاته.
- طبيعة العصر وظروفه ومتطلباته.
- ديناميكية تطور النظام التعليمي ووضعه الراهن.
- التشريعات المنظمة للتعليم العام والمؤثرة فيه.

- المستحدثات والمستجدات في علم التربية وخبرات الدول الأخرى في مجال تطوير التعليم.

السياق الأيديولوجي:

فالسياق الايدولوجي هو بذلك تنبثق من الابعاد الثقافية والأيديولوجيات والسياسة والاقتصاد وهذه الفلسفة تمثل "القيم في العلاقة ما بين السياسة التعليمية والتوجه الايديولوجي" اذ يؤثر الأساس الفلسفي على إدارة التعليم وتمويل التعليم وحرية المعلمين فالتباين الفلسفي أو الايديولوجي في اتجاهات السياسة التعليمية يؤثر "على كافة جوانب النظام التعليمي وعناصره وينعكس على بنية التعليم وتنظيمه وسياساته" ولقد تأثرت السياسة التعليمية في الكويت بمجوعة من المتغيرات الايديولوجية نتيجة تأثر المجتمع بالمتغيرات الاقليمية حيث تأثروا بالقومية العربية حيث كانت لها دور سياسي واضح في الساحة الكويتية فقد كان "القوميين العرب والتجار هم القوة السياسية الفاعلة في الكويت في تلك الفترة –قبل وبعد صدور الدستور– وأسهمت هذه الكتلة البرلمانية في تشريع قوانين مهمة في المجلس أهمها انشاء مؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والحركات الطلابية"

فتأثر التعليم بتلك الأفكار وكذلك تأثرت بالتيارات والقوى الدينية مما أتاح لهم مزيداً من السلطة فإتخاذ القرارات ذات طابع الديني الى "تجميد اليوم الوطني الذي تحييه وزارة التربية في الكويت وفتيات المدارس في الكويت الأغنيات الوطنية والراقصات الشعبية وتم ذلك بحجة رفض الاختلاط ورفض رقص الفتيات رقصات شعبية أمام الصحافة التلفزة وجدير بالذكر أن أولياء الأمور لن يمانعوا هذه المشاركة لكن الضغط السياسي الاسلامي هو الذي مانع هذه الصورة الحضارية للكويت" وكان من نتائج ذلك التأثير أيضاً اصدار "قانون فصل الجنسين في التعليم الجامعي بقانون ١٩٩٦/٢٤"

ويتبين تأثر السياسة العامة في الدولة بشكل عام والسياسة التعليمية بشكل خاص بالقوى الايديولوجية في المجتمع التي قد تفرض نوعا من التدخلات والضغط على السياسة التعليمية في الكويت.

السياق العلمي:

ان السياسة التعليمية ترتبط في رسمها وصناعتها الى الابحاث العلمية حيث تبين وجود علاقة "هامة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية لأي نظام تعليمي حيث يرى البعض أن مهمة البحث التربوي هي تقديم النقد الذي تعتمد عليه تلك السياسة"

ولقد استعانت الكويت بمجموعة من الخبراء والدراسات التي قد تكون اضافت نوعاً من التغيير في السياسة التعليمية الا ان السياسة التعليمية قد اكتنفها الغموض وعدم الوضوح كما اشير سابقا مما لا ينعكس ذلك على أن السياسة التعليمية كلما اخذت بتلك الابحاث التربوية عند رسم السياسة التعليمية.

النظرة المستقبلية:

إن السياسة التعليمية ترتبط بالمستقبل أكثر من الحاضر فذلك توضع السياسة التعليمية من أجل معالجة القضايا والمعوقات لتحقيق النتائج المرجوة، وعليه فالسياسة التعليمية أن تكون بعيدة المدى حتى تأخذ نوعاً من " الاستمرار لما يجري من خيارات وما ينفذ من اصلاحات بما يعني أن تتجاوز مرحلة السياسة قصيرة المدى او الاصلاحات المتلاحقة المتعرضة للتغيير مع تغير الحكومات وأن تستند الى تحليل مدقق لأوضاع النظم التعليمية فتعتمد على عمليات تشخيص مؤكدة وتحليل مستقبلي ومعلومات من السياقين الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة بالاتجاهات العالمية وتقييم النتائج"

مصادر السياسة التعليمية:

وتنقسم مصادر السياسة التعليمية الى مصادر داخلية ومصادر خارجية وهي كالتالي:

١- **المصادر الداخلية:**

أ- **الدستور**: ويعتبر الدستور هو "القانون الأعلى في المجتمع أو مجموعة من القواعد الاساسية التي يتم وفقاً لها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها" ويعبر الدستور عن

آمال الأمة وطموحاتها "بتحقيق أهدافها في أنماط الحياة التي تنشدها ولذلك تضعه الدولة– سواء كان مكتوباً أو متعارف عليه– متضمناً المبادئ العامة المحددة لنوعية وطبيعة الحياة داخلها وموضحاً علاقتها بغيرها وهي بهذا تستلهم منها سياساتها ونوعية علاقتها وتعاملها مع الآخرين"

ب– **القوانين:** وهي المصدر الثاني الموجه للسياسة العامة في الدولة كونها ترجمة للدستور في صورة قوانين ملزمة للأفراد والدولة وتتولى السلطة التشريعية الممثلة –في مجلس الأمة– صنع القوانين التشريعية"

ج– **القيم والمبادئ:** وهي التي تتمثل في الأفكار والآراء والمعتقدات المتكاملة والقيم المتفاعلة فيما بينها حول الواقع الاجتماعي "وتقوم على ما تضمنه الديانات السماوية بصفة عامة والدين الذي تتبعه الغالبية العظمى من أفراد المجتمع بصفة خاصة وهو الدين الاسلامي" بالنسبة لغالب الدول العربية، فتتأثر "الثوابت في العالم العربي أي الافكار التأسيسية الاساسية للدين، والمجتمع والتقاليد في هندسة اتساع، وعرض، وعمق الحرية المسموح بها، فنجد أن التقاليد والمعتقدات تحتل دوراً بارزاً في تحديد أي أنواع من المعرفة تكون مقبولة أو غير مقبولة"

د– **الايديولوجية السائدة في المجتمع:** إن الايديولوجية هي "تعبير عن المذهب أو النظرية والأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي واجتماعي معين" فهي بذلك تمثل "ذلك البناء المنطقي من الأفكار التي تتبناها قوة اجتماعية معينة وتعمل على نشره سراً أو جهراً وهي كبناء منطقي أو نسق من الأفكار، فهو تعبير عن مصالح القوة الاجتماعية التي تتبانها"

هـ– **الخبرة التاريخية القومية:** فهم أصحاب الرؤيا الشاملة وما أمتلكوه من خبرات ومدركات بما "تملكه أمتنا من خبرة تمتد لآلاف السنين فيأتي حاضر الأمة من رحم

ماضيها ليحدث التراكم والتطور والتقدم من خبرة الأمس فيضيفون الجديد على هذه الخبرات المتراكمة للافادة منها في بناء السياسة التعليمية"

٢- مصادر خارجية:

وتعتبر المصادر الخارجية هي تلك المصادر التي تؤكد على أن هناك مجتمع أكبر ومؤسسات دولية تؤثر على التعليم ويشتق منها بعض المبادئ التربوية القومية". وهناك نوعان من تلك المصادر:

أ- **التقارير الدولية:** ويتم الاستعانة بالمبادئ التي أوصت بها التقارير والوثائق الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بشئون التنمية الاجتماعية عامة والتعليم خاصة، "حيث تقدم هذه التقارير معلومات عن واقع ممارسات فعلية لبعض النظم التعليمية حسب المجالات التي يتم اختيارها بل وهذه الممارسات الفعلية وما قد يتبعها من توصيات تعد مدخلاً مهماً لتقويم وتقييم السياسة التعليمية المطبقة في تلك النظم أو تكون مساهمة في بناء وتكوين تلك السياسات"

ب- **المؤتمرات الدولية:** ان الاهتمام بالمنظمات الدولية كفاعل حيوي ومهم في السياسة التعليمية وذلك للتفوق المادي القالب لهذه المنظمات فهي تلعب أدواراً مهمة في توجيه السياسة التعليمية وبالاضافة الى ان هذه المنظمات تعد كموارد للممارسات التعليمية الجيدة وكعلامات واضحة وأدوات لتقييم السياسة التعليمية تستخدم نفوذها أيضاً من خلال خبرائها

<u>اهداف السياسة التعليمية:</u>

من المهم عند رسم السياسة التعليمية تحقيق الأهداف المرجوة ويمكن تحقيق هذه الاهداف من خلال:

١- اخذ السياسة العامة للدولة بعين الاعتبار عن وضع السياسة التعليمية .

٢- تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية"وذلك من خلال "أن السياسة التعليمية تعمل كمرشد للقرارات وتحديد المجالات التي سيتخذ القرارات بداخلها وتتأكد بأن القرار سيكون متسقاً مع الأهداف ومساهماً في تحقيقها"

٣- ربط الاهداف التربوية مع الاهداف العامة الاخري في الدولة لضمان التكامل والانسجام وعدم التعارض للوصول للهدف النهائي للسياسة التعليمية .

٤- تحقق الاصلاح والتجديد التعليمي من أجل ايجاد حلول وتحسين العملية التعليمية وذلك من خلال أن من أهداف صانعي السياسة التعليمية تحسين الاوضاع القائمة وترقيتها والعمل على نقل المجتمع من صورة الى صورة أفضل منها"

٥- مواجهة المشكلات التعليمية واشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية من خلال مقابلة الحاجات بالخدمات حيث تأتي السياسة التعليمية غالباً كاستجابة لطلب مجتمعي عليها" فالسياسة التعليمية تصنع القرارات التشاورية من خلال العاملين في مواجهة المشكلات التعليمية لوضع البرامج والأهداف لحلها، فالسياسة التعليمية تقدم خطوطاً موجهة عريضة لحل المشكلات تكون "بمثابة الاطار الذي يوجه هذه القرارات لتحقيق الاتجاه أو الخط العام الذي ينشده العمل التربوي ككل"

٦- تهدف السياسة التعليمية الى توفير المرونة والترابط بين القرارات وذلك لتحقيق "التجانس في القرارات وعدم التناقض بينها عن طريق اعطاء اتجاه محدد لقرارات"

٧- توفير اساس لتكوين الخطط القائمة والمقترحة فمن المعروف أن السياسة التعليمية تصدر في صور وثيقة تتضمن مجموعة من الاهداف التي يرغبها المجتمع في التعليم ومن ثم فهي تمثل آلية للمحاسبية يمكن عن طريقها قياس الاداء في النظام التعليمي ويمكن الرجوع اليها عند الرغبة في تعديل المسار ومعرفة الى اي مدى تحققت الاهداف الموضوعة"

معايير السياسة التعليمية:

ان السياسة التعليمية مشروع مجتمعي يتم بها تحقيق مبادئ يلتزم السياسة التعليمية عند وضعها ومن أهمها:

١- **تكافؤ الفرص التعليمية:** وهو يعد من أهم المرتكزات فهو يعني "التوزيع العادل للفرص التعليمية في المجتمع وفق حاجات الافراد من خلال اعادة توزيع مصادر الثروة والسلطة في المجتمع، بحيث تقل حدة التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة الاجتماعية" والتي تجد تطبيقاً لها في المجال التعليمي والتربوي وبخاصة في الإطار المعاصر

٢- **تنمية السلوك الديمقراطي:** ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم "وليست شيئاً يودع في عقول الأفراد بل هي ممارسة أو استجابة واعية نحو العالم وهذه الاستجابة يجب أن تتم وتحدث في داخل المدرسة وفي سياق علاقات التفاعل القائمة بين أفرادها" وكل هذا يتطلب مزيداً من النمو والتدريب على الحياه الديمقراطية بتطوير الخبرات التربوية الواعية الهادفة التي تهدف الى "تحقيق مزيد من الديمقراطية لإلزام جميع الاطراف فيما يتعلق بالجهود الرئيسية المطلوبة لتنمية التعليم في الدولة"

ومن هنا يكمن تعويل السياسات الاجتماعية المعاصرة على التربية في تنمية السلوك الديمقراطي لدى الافراد بحيث اصبح هذا المطلب معبراً في ذات الوقت عن هدف راسخ من أهداف السياسة الاجتماعية للتعليم، وذلك لأن "الوعي المعرفي بالديمقراطية مسؤولية متبادلة ومشتركة ومن ثم فإن أعظم الحكومات ديمقراطية أعظمها أيضاً في التعليم"

٣- **دعم مبادئ حقوق الانسان:** ان الانسان وحقوقه محوراً في العملية التعليمية فلقد استقر "في تكوين السياسة الاجتماعية للتعليم السياق المعاصر أن تدريس حقوق الانسان في المدارس يعزز الوعي بالديمقراطية في المجتمع الانساني الاعم

والأشمل". حيث يسعى "جميع افراد المجتمع وهيئاته على الدوام ومن خلال التعليم والتربية الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات"

وأن تأصيل مبادئ حقوق الانسان في المجتمع المدرسي تعد مقدمة لبزوغ هذه المبادئ في الحياة اليومية للمجتمع الخارجي وهي المبادئ التي تدور حول صيانة كرامة الانسان والحرية والمساواة والعدالة.

٤- **تنمية العقلية العلمية:** لقد اصبحت من مبادئ السياسات الاجتماعية الراسخة في البلدان كافة بدرجات متفاوتة أن يكون العلم والبحث العلمي معيارين لشئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة وأصبح امتلاك المجتمع لقاعدة علمية مؤسسة على كوادر من العلماء والباحثين وبنية مادية للبحث العلمي مطلباً رئيسياً في تخطيط السياسات الانمائية، الأمر الذي فرض على السياسات التعليمية توجهات "تؤدي الى تحسين التنمية العامة للافراد ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، بتمكينهم من الحصول على المهارات وتحسينها وكذلك استعدادتهم وما يحتاجون اليه من معرفة لتنمية المجتمع واقتصادياته"

٥- **تعزيز الهوية الثقافية:** إن موضوع التربية والعمل التربوي هو الشخصية الانسانية حيث ان "الهوية الثقافية هدفاً محورياً لأي سياسة تعليمية فالذاتية الثقافية بما تتضمنه من سمات وقيم الشخصية الوطنية وما تعنيه من عمق تاريخي واعتزاز بماضي زاخر ومنجزات حضارية أصبحت جزءاً من شخصية الأمة وهذه المضامين كافة لا شك أن سبيلها الى الاستعادة والحفظ والتقويم والتجديد انما هو التعليم"

٦- **تنمية الوازع الديني والاخلاقي:** لا شك أن تقدير الأديان واحترام القيم الدينية عموماً يعد من أكبر اهتمامات السياسة الاجتماعية ويشتق من ذلك تنمية الوازع الديني والأخلاقي حيث "يعد الدين عنصراً ثقافياً مؤثراً والتعليم مرآة تعكس مطالب الثقافة وفروضها ومن ثم لا يمكن التقاضي عن موقف السياسة التعليمية من الدين"

٧- **تعزيز المواطنة:** إن السياسة التعليمية في أي مجتمع تهدف الى " دعم ثقافة المواطنة وتضمين المسئولية الاجتماعية في مناهج التعليم ووجود عقد اجتماعي ووجود رأس مال الاجتماعي الشبكي، فدعم ثقافة المواطنة يعمل على توعية اعضاء تنظيمات المجتمع والمؤسسات التعليمية بحقوق وواجبات كل منهم وباقي أفراد المجتمع"وذلك من أجل الارتقاء بحياه الفرد " وحياة مجتمعه وأن تنقل للأبناء تراث الأباء من مهارات ومعتقدات واتجاهات وأنماط سلوك مختلفة تجعل منهم مواطنين صالحين في مجتمعهم متكيفين مع الجماعة التي يعيشون فيها. فالسياسة التعليمية تلعب دوراً مهماً في ارساء مفاهيم المواطنة من خلال المنهج والمشاركة وممارسة الأنشطة والاستعداد ليكونوا فاعلين في المجتمع.

الأطراف المشاركة في السياسة التعليمية:

وتنقسم تلك الاطراف عند صناعة السياسة التعليمية في الكويت الى قسمين شركاء من خارج المنظومة التعليمية وشركاء من داخل المنظومة التعليمية ويمكن إجمالهم بالآتي:

اطراف خارج المنظومة التعليمية وهم كالتالي:

أ- أمير البلاد: يشير الدستور الكويتي ان رئيس الوزراء مسؤول أمام سمو الأمير عن السياسة العامة للدولة كما أشارت بذلك المادة ٥٨ من أن "رئيس مجلسي الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسال كل وزير أمامه عن أعمال وزارته" ليكون أمير البلاد المراقب الفعلي لأداء الحكومة وعملها الامر الذي قد يوجه الأمير النقد العلني لأداء الحكومة كما حدث في خطابه الذي أعقبه استقالة الحكومة وحل للبرلمان نتيجة التقصير كما بينه سموه في خطابه

ب-رئيس مجلس الوزراء: لقد بين الدستور الكويتي مهام رئيس الوزراء في أنه "يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الادارات الحكومية" وهذا الأمر قد جعل مناط رسم السياسة العامة للدولة من اختصاص رئيس الوزراء، في اشرافه ومتابعته

لأعمال الوزارات وأداء الوزراء بما أوضحته من سياسات فأشارت المادة ١٢٧ "يتولى رئيس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والاشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة" ولذا قد حددت اختصاصات الحكومة في الآتي:

١- رسم السياسة العامة للبلاد.

٢- تحديد قانون جرائم الوزراء.

٣- تنظيم المؤسسات العامة والهيئات وإدارة البلدية.

٤- وضع الضرائب وتحصيل الأموال العامة وحفظ أملاك الدولة.

٥- اعداد ميزانية الدولة السنوية لمجلس الأمة.

مجلس الأمة:

يشارك مجلس الأمة في الرقابة والتشريع والرقابة من خلال المسألة للوزراء حيث أن مجلس الامة تتمحور اختصاصاته على سبيل المثال للحصر في الآتي:

- التشريع والرقابة على تنفيذ السياسات العامة.
- اقرار مشاريع القوانين والمراسيم والمعاهدات.
- المناقشة والتصديق على الميزانية العامة للدولة.
- توجيه الاستجوابات والاسئلة الى الوزراء.
- تلقي الشكاوي من المواطنين الوافدين.

وتكمن مراقبة السلطة التشريعية في السياسة التعليمية بما لها من اختصاص في اللجنة التعليمية فيكون بذلك مجلس الأمة من المشاركين في رسم السياسة التعليمية حيث تبين من خلال المساءلة السياسية وجود "أثر واضح لها على الادارة التربوية". من خلال المساءلة السياسية أو الاستجواب.

التيارات السياسية:

تعد التيارات السياسية أشبه بالأحزاب السياسية نتيجة تحذيرات الدستور لذلك "فالدستور الكويتي خلا من أي ضمانات واضحة لتشكيل الأحزاب ولم يصدر حتى الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل الأحزاب"

تنظيمات المجتمع المدني:

تعد منظمات المجتمع المدني هي اللبنة الاولى في عملية الاصلاح والتغيير في المجتمع وانشاء دولة عصرية الا "أن هذه المنظمات في الكويت رغم وجود المؤسسات والديمقراطية الا أنها "تتسم بالخمول والضعف في أداء مهامها وعدم تقدير الدور المطلوب منها على الاقل في عملية الاصلاح السياسي" فلم يعد لها دور يذكر في المجتمع الكويتي.

وسائل الاعلام:

للصحافة الكويتية تأثير في نشر القضايا التربوية وذلك لأن أجهزة الاعلام تعكس "اتجاهات الراي العام نحو قضايا عامة وخاصة بصورة تظهر من خلالها مدى اهتمام الناس بمشكلة أو قضية معينة"

الا أن الصحافة قد تساهم في تبيان المشكلات وايصالها الى المعنيين لكن في غالب الأحيان تكون الصحافة معبرة عن توجهات بعض جماعات الضغط والتيارات السياسية المؤيدة لها حيث أن غالب الصحف مملوكة لجماعات القوى اقتصادية (التجار).

جماعات الضغط:

وهم مجاميع الافراد التي "تحاول الضغط على صانعي السياسة من أجل تحقيق مصالحها في مجال التعليم " وهم في الغالب أصحاب القوى الاقتصادية وخصوصاً بعد ظهور المدارس الخاصة فيتبين أن هؤلاء لهم القوة السياسية والاعلامية والاقتصادية كما ذكر سابقاً من خلال الإطار المرجعي ومدى مساهمة هؤلاء في بناء دولة الكويت.

الاطراف من داخل المنظومة التعليمية:

وهم المعنيين في صناعة السياسة التعليمية وهم العاملين الفعليين في التعليم:

وزارة التربية:

لقد تم اقرار تشكيل الهيكل الوزاري لوزارة التربية والشكل الآتي يبين هذه الهيكلية التي أقرت عام ٢٠٠٨:

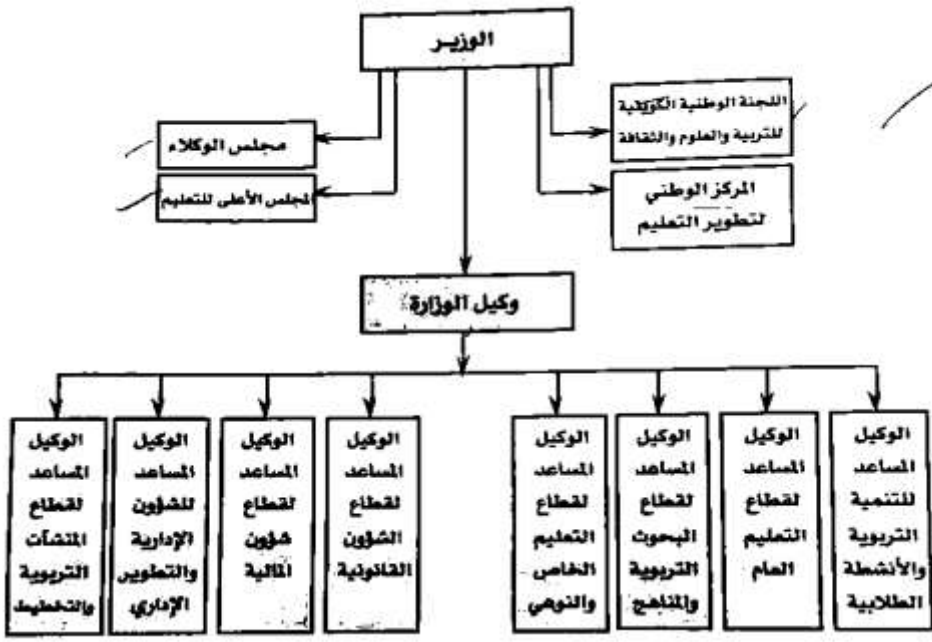

أنه يترأس المجلس الاعلى للتعليم الذي يتولى المكتب التنفيذي معاونة الرئيس في انجاز السياسة العامة للتعليم المعتمدة من المجلس والاشراف على تنفيذها وذلك وفقاً للمرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٨ كما يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة التربية وهي كالاتي:

اختصاصات وزير التربية:

- الاشراف على شؤون الوزارة من خلال تنفيذ السياسة العامة للحكومة.
- الاشراف على رسم اتجاهات الوزارة وتنفيذها.

- القيام بجميع ما يتعلق بالوزارة من علاقات قانونية سواء كانت داخلية أو خارجية.

الاختصاصات الرئيسية لوكيل الوزارة:

- المسؤول الأول أمام الوزير عن تنفيذ السياسة العامة للوزارة وكافة أعمالها.
- التنسيق بشأن الاجتماعات التي يعقدها معالي الوزير بحضور الوكلاء المساعدين.
- الإشراف على مجلس الوكلاء.

قطاع التعليم العام:

الاختصاصات:

- اقتراح السياسات الكفيلة بتحقيق التوازن المطلوب بين التعليم العام والتعليم النوعي (الديني–التربية الخاصة–الكبار ومحو الأمية) وبين التعليم الحكومي والتعليم الخاص وذلك في ضوء احتياجات خطة التنمية وتوجهات الدولة قرارات المجلس الأعلى للتعليم ومجلس التعليم الديني.

نقابة المعلمين وجمعية المعلمين:

ان المعلمين هم محور من محاور العملية التعليمية والمنطلق التطوير والتحديث فقد سعت نقابة المعلمين وجمعية المعلمين للمشاركة في دورها بتحمل المسئولية الاجتماعية من خلال ما تطرحه من دراسات ورصد هموم المعلمين وايصالها وتبنيها الا أن هذه النقابات قد جرى عليها ما جرى على النقابات المدنية فكثير ما يكون قبول الأفكار والمشاركة في صناعة القرار بمدى علاقة الوزير بنقابة المعلمين وبجمعية المعلمين.

مجالس الآباء:

ان مشاركة أولياء الأمور تعد من المشاركات التي تزيد من جودة التعليم غير أن "مجالس الآباء تخضع للقواعد التي تضعها وزارة التربية والتعليم" فقد أظهرت الاحصائيات الرسمية الصادرة من وزارة التربية عن تشكيل "نحو ٦٠٠ مجلس في مدارس التعليم العام والديني

والتربية الخاصة سنوياً الا أن هذه المجالس تعتبر مجلس صوري شكلي ووسيلة للوسطات والمحسوبيات"

الامر الذي افقد الدور الاساسي لمجلس الآباء وأدى ذلك الأمر الى اقتراح قوانين لإنشاء "مجالس لأولياء الأمور للطلبة والطالبات بصفة تطوعية على مستوى المدارس والمناطق التعليمية والمحافظات"

آلية اتخاذ القرار:

ان عملية اتخاذ القرار هي من أهم العمليات التي تبين معايير ديمقراطية التعليم من حيث قيمة المشاركة وفاعلية المجتمع المدني ومجالس الآباء وكما تبين سالفاً من أن هناك انخفاض في مستوى المشاركة فيلاحظ من خلال اعلان وزارة التربية عن تنفيذ خططتها بالتحول الالكتروني للكتاب المدرسي في عام ٢٠١١-٢٠١٢ قد تم "توزيع الفلاش ميموري على الطلبة بتكلفة ٢٥٩ ألف دينار كويتي". الا أن هذا المشروع قد ألغي نتيجة فشله وذلك بما صرحت به وزارة التربية من اعادة تقييم هذا المشروع ومن ثم الغاءه، حيث تبين وجود معوقات " صادف تنفيذ المشروع ودراسة التقارير الصادرة من المناطق التعليمية بخصوص تنفيذ المشروع"

وكذلك ايضاً ما أشارت اليه مقترحات تعديل السلم التعليمي اذ جاءت التوصيات من أن نظام السلم التعليمي "لنظام ٣,٤,٥ كمرحلة انتقالية يتم فيها تهيئة المباني المدرسية وبخاصة المدارس الابتدائية لتلائم التنظيم المستهدف ٣,٣,٦" الأمر الذي ما زال هذا النظام قائماً الى يومنا هذا دون اجراء أي تعديلات أو الأخذ بتوصيات اللجنة. مما يعد أن القرار التربوي في الكويت يميل الى المركزية وذلك مرجعه الى التغير في الوزراء وما يترتب عليه من تغيير في اللجان .

المبحث الثاني
ديمقراطية التعليم

تعد ديمقراطية التعليم من المفاهيم المركبة فهي متصلة بالترجمة الحقيقية بالديمقراطية السياسية "فديمقراطية التعليم جزء من الديمقراطية وفرع من فروعها تطبق مبادئ واتجاهات الديمقراطية العامة في مجال من مجالات الحياة وهو مجال التعليم –فهي– مثلها مثل الديمقراطية السياسية التي تطبق قيم ومبادئ الديمقراطية العامة في المجال السياسي والتي كانت الأصل الذي تطورت منه الديمقراطية في المجالات الأخرى للحياة"

ولذا نجد أن يدمقراطية التعليم قد تعددت تعريفاتها الا أننا سوف نأخذ ببعض مكونات ديمقراطية التعليم لرصد ذلك على واقع التعليم الكويتي ويمكن ذكر تلك المكونات على انهم (الحرية–العدل التربوي–تكافؤ الفرص والمساواة– المشاركة) وهم كالتالي:

الحرية:

فالحرية ترتبط بالتفكير وهي مبدأ رئيسي من مبادئ ديمقراطية التعليم فهي تعني "تحقيق أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار أمام المتعلمين سواء كان هذا الاختيار للبرنامج التعليمي أو طريقة انجازه أو وقت انجازه وفق ظروف وامكانيات التعلم"

وهي تعني ايضا "أن يتعلم كل فرد ما يناسبه وأن يعلم غيره ما يملكه هو من خبرات أو فنون"

الأمر الذي يترتب عليه بمدى حرية الطالب في اختيار نوعية التعليم واختيار التخصصات التي تتناسب مع ميوله دون تحديد ذلك من أحد سواء كان ذلك من خلال فرض معدلا ت معينة للالتحاق بالتخصص أو من خلال اجبارهم على تخصص معين.

العدل التربوي (المساواة – تكافؤ الفرص التعليمية):

ان العدل التربوي هو ذلك الذي يتضمن مبدأ المساوتية وتكافؤ الفرص التعليمية للطلاب والتلاميذ الملتحقين في التعليم فيكون العدل التربوي حجر الزاوية لديمقراطية التعليم فهي

تعني "حصول كافة أفراد المجتمع على حقهم في التعليم وقدرتهم على الاستمرار فيه، بغض النظر عن المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو الموقع الجغرافي أو النوع الاجتماعي، وأن يصبح التعليم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين شرائح وفئات المجتمع المختلفة عن طريق توسيع قدرات الافراد، وبالتالي توسيع خياراتهم وفرصهم، في ظل سياسات وممارسات مجتمعية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية"

فمن هنا أصبح المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم أمراً مرتبط بديمقراطية التعليم، وأصبحت ترتبط مباشرة " بالحق في الحياة الكريمة وما يتطلب من عدالة اجتماعية وما يرتبط بذلك من اختلافات ترجع الى ايديولوجية المجتمع وما يسود هذا المجتمع أو ذاك من أنماط الانتاج وعلاقته" فأصبحت الاشكالية في النظر الى المعنى لتكافؤ الفرص التعليمية من خلال الايديولوجية السياسية ومفهومها تجاه تكافؤ الفرص التعليمية وهذا الايديولوجية يمكن رصدها من خلال واقع سياسة التعليم الكويتي في ضوء ديمقراطية التعليم.

المشاركة:

المشاركة يقصد بها "اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلب الفهم من أعمال تساعد الجماعة في اشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول لأهدافها"

فهي بذلك تعني جعل الانسان عامل من عوامل البناء دون تعثره أو أن يكون سلبياً تجاه القرارات لأن المشاركة تحمله المسئولية، وتربطه بالاهداف التنموية ولذا كانت المشاركة هي من الامور الرئيسية في الديمقراطية فهي تسعى الى تحقيق " أكبر قدر ممكن من مشاركة الافراد، للاستفادة من فرص التعليم الى أكبر درجة ممكنة أو مشاركة المتعلمين والمجتمع المحلي في ادارة وتنظيم هذه الفرص التعليمية" فهي ضرورة من ضرورات "العمل على توسيع وتنظيم مشاركة أولياء الأمور في التفاعل مع إدارة المدرسة، بحيث يتسع ويتعمق دور مجالس الأمناء والآباء في هذا المجال، وذلك في ضوء القرار الوزاري الخاص بتحديد المسئوليات المتنامية لمجالس الأمناء والآباء في تعاونهم مع المدرسة

وأجهزة التعلم المحلية ومجالس الادارة المحلية ولجانها، ويمكن أن يخصص فريق من المدرسين مع الأخصائي الاجتماعي والنفسي للتعامل مع أولياء الأمور وتلقي مقترحاتهم وشكاواهم وتساؤلاتهم ويمكن تسمية هذا الفريق بفريق الخدمة المدرسية، على أن يكون جزءاً من إدارة المدرسة، ومستعداً للتعامل مع احتياجات أولياء الأمور.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

لقد قام الباحث برصد واقع السياسة التعليمية في دولة الكويت من خلال استخدام الاستبيان الذي اشتملت عينة البحث سوف يقتصر البحث على مجموعة من (أستاذة الجامعات– السياسين– ومتعاطون للشأن العام – منتسبي وزارة التربية – أولياء الأمور) لرصد واقع ديمقراطية التعليم وهي كالتالي:

جدول رقم (١) معاملات الإرتباط بين الفقرات والدرجة

فقرات المحور	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة
١	**٠.٧٠٥	٠.٠٠٠
٢	**٠.٧٤٧	٠.٠٠٠
٣	**٠.٧٦٥	٠.٠٠٠
٤	**٠.٧٠٨	٠.٠٠٠
٥	**٠.٣٧١	٠.٠٠٠
٦	**٠.٥٥٤	٠.٠٠٠
٧	**٠.٤٠٨	٠.٠٠٠
٨	**٠.٤٩٣	٠.٠٠٠
٩	**٠.٥٤٢	٠.٠٠٠
١٠	**٠.٧٥٣	٠.٠٠٠

١١	**٠.٧٦١	٠.٠٠٠
١٢	**٠.٣٧٢	٠.٠٠٠
١٣	**٠.٢١٩	٠.٠٠٠
١٤	**٠.٢٨٠	٠.٠٠٠
١٥	**٠.٣١٤	٠.٠٠٠
١٦	**٠.٦٣٤	٠.٠٠٠
١٧	**٠.٦٨١	٠.٠٠٠
١٨	**٠.٧١٧	٠.٠٠٠
١٩	**٠.٤٣٢	٠.٠٠٠
٢٠	**٠.٤٠٤	٠.٠٠٠
٢١	**٠.٣٩٨	٠.٠٠٠
٢٢	**٠.٢١٥	٠.٠٠٠
٢٣	**٠.٦٣٧	٠.٠٠٠

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من نتائج الجدول السابق نجد أن معاملات إرتباط (spearman) بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الإرتباط ٠.٢١٥** ، فيما كان الحد الأعلى ٠.٧٦٥**.

وعليه فإن جميع فقرات المحور متسقة مع المحور الذي تنتمي له ممّا يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور.

أ- **التحليل الإحصائي الوصفي لمحور (واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن):**

يتكون محور واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن من (٢٣) إجراء مقترح، ويوضح الجدول التالي رقم (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية واختبار (t–test) لكل إجراء مقترح من الإجراءات المقترحة لواقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن، من أجل تسليط الضوء على اتجاهات وآراء أفراد العينة حول واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن.

جول رقم (٢): التحليل الوصفي لمحور واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن

م	الإجراءات المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تعمل المنظومة التعليمية بالكويت وفق سياسة تعليمية واضحة ومعلنة.	3.02	1.333	60.4	.217	.829	20
2	تعبر السياسة التعليمية في الكويت عن فلسفة المجتمع وأهدافه.	3.00	1.244	60.0	.046	.963	21
3	ترتكز السياسة التعليمية في الكويت على ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.	2.96	1.283	59.2	-.585	.559	23
4	سياسة القبول بالتعليم ما قبل الجامعي تعبر عن طموح المجتمع الكويتي نحو العدالة الاجتماعية.	3.29	1.239	65.8	4.006	.000	14
5	تطبيق مجانية التعليم مبدأ أساسي لكل	4.39	.905	87.8	26.525	.000	1

م	الإجراءات المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	المؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.						
6	حق التعليم للجميع " للمواطن والمقيمين بصورة غير قانونية "مطبق في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي دون استثناء أو إقصاء.	3.48	1.299	69.6	6.398	.000	11
7	التعليم الخاص يدعم الطبقية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت.	3.60	1.156	72.0	9.037	.000	8
8	لا توجد تفاوتات في الفرص التعليمية بسبب الجنس أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالتعليم ما قبل الجامعي بالكويت.	3.44	1.254	68.8	6.079	.000	12
9	طالب التعليم ما قبل الجامعي له فرصة اختيار التخصص التعليمي الذي سيلتحق به.	3.60	1.185	72.0	8.819	.000	9
10	تعبر سياسة إعداد المنهج الدراسي في التعليم ما قبل الجامعي عن هوية المجتمع الكويتي.	3.25	1.185	65.0	3.606	.000	16

م	الإجراءات المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
11	تعبر منظومة المناهج الدراسية في التعليم ما قبل الجامعي عن روح العصر.	3.00	1.276	60.0	.045	.964	22
12	يتبع أسلوب صنع السياسة التعليمية بالكويت نهجاً سلطوياً من أعلى إلى أسفل.	3.69	1.110	73.8	10.713	.000	6
13	لا يوجد دور للمشاركة المجتمعية في رسم السياسة التعليمية بالكويت.	3.97	1.042	79.4	16.122	.000	4
14	السياسة التعليمية بالكويت غير مستقرة لعدم الاستقرار الحكومي.	4.19	.979	83.8	21.105	.000	5
15	لا يوجد دور لمجلس الأمة في رسم السياسة التعليمية بالكويت.	4.01	1.112	80.2	15.674	.000	3
16	تخدم المدرسة بيئتها المجتمعية.	3.34	1.156	66.8	5.096	.000	13
17	الإدارة التعليمية إدارة ديمقراطية استجابة لديمقراطية التعليم بالكويت.	3.03	1.196	60.6	.386	.700	19
18	تحث السياسة التعليمية المنظومة التعليمية على المشاركة في تنمية البيئة	3.16	1.191	63.2	2.326	.021	17

م	الإجراءات المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	المحلية.						
19	عكس السياسة التعليمية بعض مظاهر الطبقية والطائفية وتدعمها بالمجتمع الكويتي.	3.27	1.201	65.4	3.895	.000	15
20	تأثر السياسة التعليمية الكويتية بضغوط وتدخلات قوى خارجية إقليمية ودولية.	3.68	1.182	73.6	9.917	.000	7
21	تتدخل القوى الاقتصادية في تحديد توجهات السياسة التعليمية بالكويت.	3.60	1.171	72.0	8.823	.000	10
22	تتدخل القوى الدينية في تحديد توجهات السياسة التعليمية بالكويت.	3.72	1.116	74.4	11.173	.000	5
23	للمجتمع المدني دور واضح في رسم سياسة التعليم ما قبل التعليم الجامعي بالكويت.	3.14	1.198	62.8	2.073	.039	18
التقديرات العامة لمحور واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن		3.47	.656	69.4	12.412	.000	

دلت نتائج تحليل أراء أفراد عينة الدراسة حول واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢.٩٦، ٤.٣٩) وبدرجة موافقة تراوحت ما بين (محايد، موافق تماماً)، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الإجراءات المقترحة لواقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن (٤.٤٧)، وانحراف معياري (٠.٦٥٦) وبدرجة موافقة (موافق)، مما يدل على عدم تشتت آراء أفراد عينة الدراسة وموافقتهم حول واقع السياسة التعليمية في الكويت في وضعها الراهن.

حيث تبين وجود نوعاً من الديمقراطية في السياسة التعليمية حيث جاءت الفقرة الخامسة من الدلالة على مجانية التعليم في الكويت وهي بذلك تحقق مبدأ من مبادئ ديمقراطية التعليم.

وجاءت الفقرة رقم (١٤) اذا اشارت الى أن السياسة التعليمية غير مستقرة نتيجة لعدم الاستقرار الحكومي اذ ان السياسة التعليمية غير مستقرة ومرتبطة بشخص الوزير، وهذا الأمر يتنافى مع معايير السياسة التعليمية حيث أنها لا ترتبط بالاشخاص بل تكون مرتبطة بأهداف المجتمع وتكون مؤسسية.

وجاءت الفقرة رقم (١٥) من الاشارة الى أن لا يوجد دور لمجلس الأمة في رسم السياسة التعليمية فذلك يدل على أن عدم الاستقرار في مجلس الأمة قد ينعكس على دور المجلس الذي يمثل الأمة في المشاركة في رسم السياسة التعليمية اذ أن المشاركة لنواب الأمة تكاد تكون قليلة جدا فهذا يشير الى الدور الحكومي في رسم السياسة التعليمية وأن مشاركة مجلس الأمة قليلة نظراً لعدم وجودها فعلياً.

وجاءت الفقرة رقم (١٣) اذ اشارت الى لا يوجد دور للمشاركة المجتمعية في رسم السياسة التعليمية بدولة الكويت حيث تشير ذلك الى مبدأ المشاركة الذي هو مبدأ رئيسي في ديمقراطية التعليم وبذلك تصبح منظمات المجتمع غير مشاركة مما قد يدل على سلطوية القرار فيكون رسم السياسة التعليمية رسما سلطويا تضعه الوزارة منفردة.

وجاءت الفقرة رقم (٢٢) من وجود تدخل القوى الدينية في توجهات السياسة التعليمية حيث تشير ذلك الى وجود تدخلات مجاميع تفرض على المجتمع ايديولوجيتها في التعليم لتصبح السياسة التعليمية غير مستقلة لتنظر الى مجاميع دون الاخرى اذ قلت مشاركة مجلس الامة والمجتمع المدني وبذلك تصبح السياسة متأثرة بمجاميع القوى الدينية.

وجاءت الفقرة (١٢) في صنع السياسة التعليمية انها تنتهج نهجا سلطويا من الاعلي الى الاسفل وبذلك تصبح السياسة التعليمية في الكويت سلطوية تقل فيها ديمقراطية التعليم بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرار.

وجاءت الفقرة رقم (٢٠) أن السياسة التعليمية تتأثر تدخلات خارجية فبذلك تتاثر بالضغوط دون أن تعبر عن مشاركة المجتمع فهي بذلك تكون غير مستقرة نتيجة تلك التدخلات.

وجاءت الفقرة رقم (٧) أن التعليم الخاص يدعم الطبقية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت نتيجة ارتفاع جودة التعليم الخاص مدفوع التكاليف على حساب التعليم العام الحكومي، فعبرت هذه الفقرة خلق نوع من التعليم الطبقي ذات الجودة مدفوع التكاليف على حساب التعليم العام المجاني الذي تذهب اليه غالبية الاسر الكويتية مما قد يترتب على ذلك في المستقبل خلق طبقية وتفاوتات اجتماعية في الكويت.

ونستخلص من ذلك أن السياسة التعليمية في الكويت يقل عن واقعها الأخذ بديمقراطية التعليم من حيث مبدأ المشاركة والحرية وتكافؤ الفرص في بعض جوانبها وأنها تتأثر بجماعات الضغط والقوى الاقتصادية والدينية على حساب جماعات المجتمع المدني ومجلس الأمة.

مقترحات البحث:

١- صياغة فلسفة تعليمية واضحة تعبر عن أهداف المجتمع وتواكب تطورات العصر.

٢- وضع سياسة تعليمية واضحة.

٣- استقلالية صانعي القرار التربوي عن وزارة التربية حتى لا تتاثر بالمتغيرات السياسية.

٤- اصدار تشريعات بالية اختيار صانعي السياسة التعليمية.

٥- تشجع الممارسة التعليمية التعاوية بين كافة المنظومة التربوية الجامعية وما قبل الجامعية.

٦- دعم المناخ التنظيمي القائم على الحرية والمشاركة المجتمعية.

٧- تطوير جودة التعليم من أجل رفع كفاءته ليحقق التوازن بينه وبين التعليم الخاص والأجنبي.

قائمة المراجع:

اولاً المراجع باللغة العربية:

١. عقيل يوسف عيدان: معصية فهد العسكر، الوجودية في الوعي الكويتي، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٣.

٢. شبل بدران: التربية المدنية– التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣. صلاح عبد مهدي: ديمقراطية التعليم ومعوقاتها في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٧.

٤. مبارك البرازي: تطوير إدارة المدرسة الابتدائية بدولة الكويت وفق معايير الجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٦.

٥. رؤية الكويت ٢٠٣٥: كويت جديدة ، التقرير الاستراتيجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٥، يناير ٢٠٢١، الكويت.

٦. عبد العزيز شهوان الشهوان: وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (١٣)، العدد (٣)، كلية التربية، جامعة البحرين، سبتمبر ٢٠١٢.

٧. سعيد اسماعيل علي: السياسة التعليمية للنظام التربوي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥.

٨. سامية أحمد فرغلي: توجهات سياسات الاصلاح التربوي في التعليم ما قبل الجامعي في مصر منذ تسعينيات القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

٩. عبد الكريم أحمد الرشدان: دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الاردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٣.

١٠. فيصل مخيط عبدالله أبو صليب: العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت ١٩٦٢-١٩٩٢، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، س٤٦، ع١٧٦، ٢٠٢٠،.

١١. القانون رقم ٢٤-١٩٩٦ بتاريخ ١١-٨-١٩٩٦، مذكرة ايضاحية لعرض صورة التشريع الكويتي.

١٢. جاك ديلر وآخرون: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين عن التعليم ذلك الكنز المكنون، ترجمة جابر عبد الحميد، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٠.

١٣. نادية جمال الدين: منهجية تقويم السياسة التعليمية، في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، أعمال الندولة الأولى للبرنامج في الفترة من ١٣-١٥ ابريل ١٩٨٨، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨.

١٤. عوض توفيق عوض، ناجي شنودة نخلة: السياسة التعليمية واجراءات تنفيذها في مصر، في لورانس بسطا ذكرى وآخرون: دراسات في اصلاحات السياسة ونظم التعليم في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٠.

١٥. ميكائيل هـ رومانوفسكي، ورمزي ناصر: مفاهيم هيئة التدريس حول الحرية الاكاديمية في جامعة من جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ترجمة سعاد الطويل، مستقبليات، مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد ١٥٦، المجلد الرابع، ٢٠١٠.

١٦. منير البعلبكي: المورد–قاموس انكليزي عربي، الطبعة الحادية والثلاثون، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧.

١٧. حسن حسين البيلاوي: أوهام واساطير الدعوة في التعليم الفني، نقد الايديولوجية في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية، رابطة التربية الحديثة، ٢٠١٤.

١٨. عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

١٩. مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة تصدر عن الكتب الدولي للتربية التابع لليونسكو، جنيف، سويسرا، العدد رقم ١٧٣، المجلد ٤٥، العدد١، مارس ٢٠١٥.

٢٠. عبد الودود مكروم: التوجهات الاسلامية لسياسة التعليم في مصر "الواقع والمأمول"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد١٧، مايو ١٩٩٢.

٢١. طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية في اطار متغيرات اجتماعية جديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٢. احمد محمد المصري: التخطيط والمراقبة الادارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

٢٣. هادية محمد أبو كليلة: قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية، التحدي والاستجابة، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٥١، اغسطس ١٩٩٥.

٢٤. محمد بن معجب الحامد: التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط٣، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥.

٢٥. باولو فيري: تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠.

٢٦. مالك انديايي: المشاركات في النظام التعليمي للسنغال، ترجمة محمد كمال لطفي، مستقبليات، مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد ٢، المجلد ٣٦، ٢٠٠٦.

٢٧. مقتبس: أحمد محمد النكلاوي: أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمي في الوطن العربي، رؤية تصورية، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الكويت، كلية التربية، الكويت، ١٩٩٩.

٢٨. هند الشوربجي: التعليم والمسئولية الاجتماعية الواقع والمأمول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠.

٢٩. خطاب صاحب السمو أمير البلاد الذي ألقاه سمو ولي العهد بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٢.

٣٠. حسين علي الصباغة: النظام البرلماني في دولة الكويت، الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٤، المجلد٣٧، ٢٠١٤.

٣١. حيدر فوزي صادق الغزي: الاصلاح السياسي في الكويت بعد عام ٢٠١١، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠١٩.

٣٢. رئيس جمعية المعلمين مطيع العجمي: في تصريح مع الباحث من خلال ورقة التعليم بعد جائحة كورنا كمبادرة أطلقها جمعية المعلمين.

٣٣. هاني الحمادي: مجالس الآباء..لقاء بروتوكولي ووسيلة تكسب، جريدة القبس، الكويت، بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٧.

٣٤. خليل عبدالله: لإنشاء مجالس أولياء أمور الطلبة، برلمانيات مجلس الأمة، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، بتاريخ ٢٤-٧-٢٠١٩.

٣٥. جريدة الكويت : أخبار التربية والتعليم، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٢هـ، الموافق٢٥-١٠-٢٠١١، الثلاثاء، العدد ١٢٧٩٥.

٣٦. عبد العزيز الشطي: التربية تعتزم الغاء مشروع الفلاش ميموري، مجلة الوطن، الكويت، بتاريخ ١٧-٦-٢٠١٢

٣٧. سعاد هاشم قصيبات: حرية التعليم بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، الجامعة الاسمرية الاسلامية، العدد السادس، ٢٠٠٥.

٣٨. هبة أحمد محمد أحمد الشاعر: دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، قسم أصول تربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.

٣٩. تورستين هيوسن: مجتمع التعلم. معالم الطريق، رسالة اليونسكو، العدد ١٦٤، مايو ١٩٨٣.

٤٠. عبد الحميد عبد العظيم رجعية: بنية العلاقات السببية بين كل من المساندة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية والمهارات الاجتماعية لدى طالبات جامعة طيبة بالمدينة المنورة، مجلة الدراسات التربوية والانسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة دمنهور، ٢٠١٢.

٤١. حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

1. Marri, R : The Case Of Democratic Schools, ASCD Journal, Vol (11), No (2), 2005.
   A. Canea: criticisms of education researchers, key topic and level of analysis, british educational research journal, vol 131, no 2, 2005.
2. Ruud veldhuis: education for democratic citizenship, paper presented at the seminar on basic concept and core competencies, strasboury, france, December, 2007.
3. James sarruda: educational policy reform in new jersey-A superintendents perspective, unpublished doctoral dissertation, university of Pennsylvania, 1991.